

بيان لفصائل المقاومة الفلسطينية في سورية بشأن السياسة الأميركية

دمشق، ٢٥/١٠/٢٠٠٥. • [مقتطفات]

يا جماهير شعبنا الفلسطيني المناضل

تواصل الإدارة الأميركية سياستها العدوانية ضد أمتنا العربية، وتحاول بوسائل الغطرسة والقوة الغاشمة أن تعيد ترتيب أوضاع المنطقة بما يخدم تأمين سيطرتها على موارد بلادنا وتحكمها بمصائر شعوبها، ولتعزيز الدور العدواني للعدو الصهيوني واستمرار احتلاله للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة تقدم الإدارة الأميركية كل وسائل الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للعدو الصهيوني في مصادرتة للأراضي وتهويده لمدينة القدس وتنكره لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨ متنكرة بذلك لأبسط قواعد الشرعية الدولية ولقرارات مجلس الأمن الدولي. وها هي اليوم تحاول من خلال لجنة التحقيق الدولية التي شكلها مجلس الأمن الخاصة باغتيال الرئيس الحريري والتقرير الصادر عنها وما يحتويه من عناصر تفتقد إلى النزاهة والمهنية أن تشدد من ضغوطها على الشقيقة سورية، وتسعى في سبيل ذلك لدفع مجلس الأمن الدولي لاتخاذ إجراءات ضدها لثنيها عن مواقفها المتمسكة بالحقوق الوطنية والقومية، ولتوجيه ضربة كبرى لقوى الممانعة والصمود في أمتنا والتي تقف سورية الشقيقة في قلبها.

[.....]

إننا نعلن وقوفنا إلى جانب سورية الشقيقة في مواجهتها للضغوط العدوانية الأميركية، فنحن كنا وما نزال والشقيقة سورية جنباً إلى جنب صفاً واحداً في مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، وجنباً إلى جنب من أجل تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة، وجنباً إلى جنب في الدفاع عن المصالح والحقوق الوطنية والقومية.

إننا ندعو مجلس الأمن الدولي الذي يعقد جلسته هذا اليوم لدراسة تقرير ميليس الذي طعن صف واسع من خبراء القانون الدولي بنزاهته ومهنيته، ندعوه إلى الاحتكام إلى قواعد القانون الدولي، وإلى وظيفته في حفظ الأمن والسلام في العالم، وإلى صد محاولات الإدارة الأميركية الهادفة إلى النيل من سورية والمنطقة واستقرارها، وإلى وقف سياسة الكيل بمكيالين. فالأمن والسلام والاستقرار في المنطقة لن تكون بالخضوع للقوة الغاشمة العدوانية للولايات المتحدة، بل بتطبيق قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الخاصة بالصراع العربي - الصهيوني التي تعطل الإدارة الأميركية تنفيذها.

[.....]